

أثر إصلاح نظام الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2021

**The impact of social security reform on economic growth in Algeria
Econometric study for the period 1990-2021**يحياوي محمد¹، لهبيبات أحمد²¹ أستاذ مساعد أ، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، yahiaouidz85@yahoo.fr² أستاذ التعليم العالي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ahlou-2858@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023.07.05

تاريخ القبول: 2023.02.11

تاريخ الاستلام: 2023.12.10

ملخص: تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة التجريبية القصيرة والطويلة المدى بين الضمان الاجتماعي مقاسا بحجم التحويلات الاجتماعية التي تدخل في إطار دعم معاشات المتقاعدين على النمو الاقتصادي في الجزائر، للفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، بحيث إذا زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1%، فإن النمو الاقتصادي يرتفع بنسبة 0,65%.

كلمات مفتاحية: الضمان الاجتماعي؛ التحويلات الاجتماعية؛ النمو الاقتصادي؛ الجزائر؛ نموذج ARDL

تصنيف JEL: I38, O47, O55, C50

Abstract : There is no doubt that the success of economic development can only be achieved by accompanying it with social development that is based on an effective social security system in Algeria, based on work mechanisms and tools that keep pace with various modern global developments. Therefore, this study aims to determine the short- and long-term relationship between social transfers (social security indicator) and gross domestic product (economic growth indicator) during the period 1990-2021, using the ARDL model. The econometric study concluded that there is only a long-term equilibrium relationship, at a rate of 0.65%, And the absence of the problem of autocorrelation of the sequence of errors with the stability of estimators over time.

Keywords: Social security; social transfers; Economic growth; Algeria; ARDL model.

Jel Classification Codes : I38, O47, O55, C50

المؤلف المرسل: محمد يحياوي. yahiaouidz85@yahoo.fr

1. مقدمة

لا شك أن نجاح التنمية الاقتصادية في أي دولة لا يتأتى إلا بإرفاقها بتنمية اجتماعية حقيقية، تكون مبنية على نظام ضمان اجتماعي فعال، يفترض أن يستجيب للواقع المعاش، وأن يستند إلى آليات وأدوات عمل تواكب مختلف التطورات في العالم في المجال، هذا ما استجابه للتطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة، ويبقى تطوير نظام الضمان الاجتماعي مرتبط بضرورة تنظيم التأمينات الاجتماعية وتوسيع فكرة ثقافة التأمين في المجتمع الجزائري التي مازالت بعيدة الهدف المنشود، ولابد من فرض قيود منظمة لضمان التقاعد المبكر. حيث عرف نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر عدة مراحل من شأنه وإلى حد اليوم تتوافق كل مرحلة مع طبيعة المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، وقد أطلق نظام الضمان الاجتماعي بالجزائر برنامجا إصلاحيا طموحا تم تجسده آخرها في نظام الشفاء وفق تصور العصرية للدولة الجزائري. ورغم كل هذا يبقى الضمان الاجتماعي (أو التأمين الاجتماعي) الشغل الشاغل للمواطن والمؤسسات والدولة.

ومؤسسة الضمان الاجتماعي كأى مؤسسة جزائرية، استخدمت نظم المعلومات قبل ظهور تكنولوجيا المعلومات، ومازالت تستخدم في مواقع عديدة نظم معلومات تقليدية تحتوي على الحد الأدنى من التكنولوجيا، مما جعلها تواجه صعوبات كبيرة في التكيف والتأقلم مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها الثروة التكنولوجية المعاصرة. وفي إطار تحسين خدمات نظام الضمان الاجتماعي، يعتبر مشروع نظام الشفاء الطموح الذي يعتمد على استعمال التكنولوجيات "الدقيقة" والذي ينتج بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء. ويأتي هذا النظام في إطار العصرية الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي، إذ تعتبر الجزائر السبّاقة في العمل به قاريا وعربيا، فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية او الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على السير الصندوق وبيئته ، الهدف الأساسي منه رفاهية أفراد المجتمع بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تحاول دراسة تبين أثر الضمان الاجتماعي معبرا عنه حجم التحويلات الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام معبرا عنه بمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج (ARDL) وذلك للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2021، حيث تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

تتمحور الفرضية الرئيسية للبحث فيما يلي : "توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين

الضمان الاجتماعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021"

وتكمن أهمية الدراسة في نجاح إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وعصرنتها في ظل التحويلات

والدعم الاجتماعي، الهادف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد في مختلف السياسات الاجتماعية (الصحية والتعليمية والتشغيلية، ...) من أجل رفع مردودية الفرد ودعم عجلة النمو الاقتصادي.

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، من خلال تناول المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة واستعراض مراحل تطورها في الجزائر. كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي في دراسة وتحليل أثر الضمان الاجتماعي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وفق نموذج *ARDL* وباستخدام برنامج *EViews 12*. من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود تأثير للدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي، والتي منها:

- **دراسة سي محمد كمال، بن هدى إكرام (2021)**، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي على العجز التوازني والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، فكانت النتيجة عدم نجاح هذه السياسة إذ يتبين دوما أن السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع ولعلي فوزي سياسة الدعم الحكومي ما جعل الحكومة غير موفقة في هذه السياسة والبرامج العشوائية للسلع المدعومة إضافة لغياب العقلانية في تسيير النفقات إذ تنعكس آثار الدعم الحكومي بطريقة سلبية على العجز الموازي والاستهلاك وقد تكون الآثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- **دراسة بوعقل مصطفى (2021)**، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة، وتوصلت إلى رصد عدة تشوهات في آلية تنفيذ سياسة الدعم الاجتماعي سواء من حيث التكلفة أو نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، الأمر الذي أثر بشكل كبير في عجز الموازنة العامة دون التأثير الفعال في العملية الإنتاجية والتنموية، كما أقرت بضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل الافتقار إلى مقومات الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه.
- **دراسة Julien Damon (2016)**، تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضمان الاجتماعي، وخلصت الدراسة إلى أهمية العلاقة الترابطية بين الضمان الاجتماعي والنمو، كما الأدوات المختلفة للضمان الاجتماعي -التمويل أو الإنفاق- لها تأثيرات إيجابية أكثر أو أقل على النمو الاقتصادي، حسب حجم الإصلاحات القائمة في الدولة، أو بالأحرى برامج الضمان الاجتماعي المعدلة جيدا، تقدم مساهمات كبيرة في هذا النمو، ولكن ينبغي فهمها في سياق أوسع، سياق النمو الشامل، وتعزيز اقتصاد عالي العمالة يوفر التماسك الاجتماعي والإقليمي.
- **دراسة Michael Samson (2009)**، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحويلات الاجتماعية على النمو والتنمية والفقر وعدم المساواة في البلدان النامية، حيث أكدت الدراسة أن التحويلات الاجتماعية الفعالة تعمل على الحد من الفقر وعدم المساواة، وتولد هذه الآثار الاجتماعية آثارا هامة على النمو والتنمية في العديد من البلدان النامية، من خلال مناقشة الخبرات في البلدان النامية مع التركيز على تأثير المنح الاجتماعية في جنوب إفريقيا.

2. تعريف أدبيات الدراسة

1.2 النمو الاقتصادي؛ تعريفه، عناصره ومؤشراته

1.1.2 تعريف النمو الاقتصادي

يعرف على أنه " تحقيق اقتصاد بلد ما، إنتاج المزيد من السلع والخدمات معبر عنه بتحقيق فرق إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي" (Peet & Hartwick, 2009, p. 2). كما يقصد به "تحقيق معدلات نمو مستدامة لدخل الفرد لتمكين الدولة من توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل نمو سكانها. حيث تستخدم مستويات ومعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي "الحقيقي" (النمو النقدي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه معدل التضخم) لقياس الرفاه الاقتصادي العام للسكان ومعبر عنه بمقدار السلع الحقيقية والخدمات متاحة للمواطن العادي للاستهلاك والاستثمار" (Todaro & Smith, 2012, p. 14).

والبارز من التعريف أن مسألة النمو الاقتصادي لن تتحقق إلا إذا توفرت الشروط الآتية (عجيمية وآخرون، 2008، الصفحات 77-80):

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان؛
- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

2.1.2 عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد، لا بد من توافر مجموعة من العناصر الأساسية. تتمثل في الآتي:

- **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الرئيسية التي يؤثر على النمو الاقتصادي وتنمية اقتصادية بشكل عام، وتشمل الموارد الطبيعية على مساحة الأراضي ونوعية التربة، وثروة الغابات، والأنهار، والموارد المعدنية والنفطية، والمناخ الجيد. إلا أن غياب أو النقص الموارد الطبيعية لا يمنع أن يتحقق النمو الاقتصادي (Nafziger, 2006, p. 413).
- **تراكم رأس المال:** ينتج تراكم رأس المال عندما يتم الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي واستثماره، بغية الرفع من حجم الإنتاج والدخل مستقبلاً. ومن مظاهر تراكم رأس المال زيادة المصانع والآلات والمعدات والمواد الجديدة وارتفاع مخزون رأس المال المادي للأمة (إجمالي صافي القيمة الحقيقية لجميع السلع الرأسمالية المنتجة مادياً). (Todaro & Smith, 2012, p. 141).

- **النمو السكاني والقوة العاملة:** من الناحية النظرية، يعد النمو السكاني وما يرتبط به من زيادة نهائية في قوة العاملة عاملاً إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي. حيث تشير القوة العاملة الأكبر حجماً إلى العمالة أكثر إنتاجية، والتي تعمل على تلبية حاجيات السكان المتزايدة بتزايد عدد السكان. (Todaro & Smith, 2012, p. 141).
- **رأس المال البشري:** يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام. حيث تشكل الصحة والتعليم العاملين الأكثر أهمية في تحديد تركيبة النمو الإنتاج والصادرات لكثير من بلدان العالم. فكلما ارتفع مستوى التعليم الذي حققته القوى العاملة، زادت الإنتاجية الإجمالية، لأن الأكثر تعليماً هم الأكثر عرضة للابتكار وبالتالي التأثير على الإنتاجية الإجمالية (Dina, 2020, p. 87).
- **التقدم التكنولوجي:** يعد التقدم التكنولوجي المصدر الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي في نظر العديد من الاقتصاديين، وينتج التقدم التكنولوجي عن طريق استحداث طرق جديدة ومحسنة لإنجاز المهام التقليدية مثل زراعة المحاصيل أو صنع الملابس أو بناء منزل (Dina, 2020, p. 87).

3.1.2 مؤشرات النمو الاقتصادي

تستعمل مؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) لتعبير عن حجم الثروة المنتجة في بلد ما واتجاهات نموها خلال فترة من الزمن. حيث تلقى هذه المؤشرات قبول عام لدى العديد من المفكرين ذوي التوجه الاقتصادي، كونها تغطي منظور التنمية بشكل عام. وفيما يلي تغطية كاملة لمضمون هذه المؤشرات (Sciarelli & Rinaldi, 2017, pp. 41-45):

- **الناتج المحلي الإجمالي (PIB):** هو القيمة النقدية أو السوقية لمجموع السلع والخدمات التامة الصنع المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة واحدة. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الثروة المنتجة في العام معبراً عنها بالعملة الوطنية أو بأحد العملات الصعبة (اليورو والدولار الأمريكي وما إلى ذلك). حيث تخضع السلع والخدمات التي يتم النظر فيها وإنتاجها وبيعها بسعر السوق لقانون العرض والطلب (البائع على استعداد لتلقي مبلغ معين مقابل بيع السلع أو الخدمات، والمشتري على استعداد لدفع مبلغ معين).
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** ويعرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أنه حاصل قسمة الفرق بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة التي يشير إليها وقيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة المختارة كمرجع (عادةً السنة السابق) على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة المختارة كمرجع. وإذا لم يحدث هذا وأظهر الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو أقل أو حتى نموًا سلبيًا، فسنقول إن إنتاج البلاد في انخفاض أو هي في حالة ركود أو قريبة منه.

- **الدخل الوطني الإجمالي (PNB):** يأخذ بعين الاعتبار الدخل الوطني لجميع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت داخل بلد، والتي يتم الحصول عليها من خلال الناتج المحلي الإجمالي وإضافة الضرائب والرسوم التي تؤثر على هذه المنتجات، وبعد استبعاد أو خصم الإعانات الحكومية المقدمة. كما يتم إدخال قيم أخرى تتعلق بالقطاع الخارجي للاقتصاد من خلال إضافة صافي الدخل.
- **نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (Per PIB):** آخر مقياس للنمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالناتج المحلي الإجمالي هو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني. والمفهوم الذي يهتم بقياس نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي هو مدى تحقق المساواة في التوزيع، فإمكانية توزيع الدخل الوطني بأكمله بالتساوي بين جميع المواطنين تعطي مقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقصى درجات الموثوقية، ليتيح استخدام هذا المؤشر تقديم أقصى قدر من المقارنة بين البلدان ذات الأحجام السكانية المختلفة.

2.2 الضمان الاجتماعي آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية

1.2.2 تعريف الضمان الاجتماعي

يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه أي برنامج حماية اجتماعية تم وضعه بموجب التشريع، أو أي ترتيب إلزامي آخر، يوفر للأفراد درجة من أمن الدخل عندما يواجهون حالات طارئة تتعلق بالشيخوخة أو النجاة أو العجز أو الإعاقة أو البطالة أو تربية الأطفال. قد يوفر أيضاً الوصول إلى الرعاية الطبية العلاجية أو الوقائية.

وفقاً لتعريف الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي، يمكن أن يشمل برامج التأمين الاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية، والبرامج الشاملة، وخطط المنفعة المتبادلة، وصناديق الادخار الوطنية، وغيرها من الترتيبات بما في ذلك النهج الموجهة نحو السوق والتي، وفقاً للقانون أو الممارسة الوطنية، تشكل جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي للبلاد (<https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity>).

حيث نصت المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن كل شخص، باعتباره عضواً في

المجتمع، له الحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في أن يتم توفيره له، من خلال الجهد القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع التنظيم والموارد في كل دولة، من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها من أجل كرامته والتنمية الحرة لشخصيته. وبمعنى أبسط، يعني ذلك أن الموقعين يوافقون على أن المجتمع الذي يعيش فيه أحد الأشخاص ينبغي أن يساعده في تنمية شخصيته وتحقيق الاستفادة القصوى من جميع المزايا (الثقافة والعمل والرعاية الاجتماعية) التي تقدم له في البلاد (<https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity>).

2.2.2 خصائص الضمان الاجتماعي: والتي أهمها (<https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity>):

- **حق عالمي:** تأسست أول برامج الضمان الاجتماعي القائمة على التأمين الإجباري في أوروبا في أواخر القرن العاشر. ومع ذلك، خلال القرن 19، تم تطوير برامج الضمان الاجتماعي الوطنية على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم، ليس أقلها نتيجة إنهاء الاستعمار وإقامة دول مستقلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد دعمت أيضا تطورات الضمان الاجتماعي بمختلف الاتفاقيات والصكوك الدولية. واعترف بالاعتراف بالضمان الاجتماعي كحق أساسي من حقوق الإنسان في إعلان 20 العالمي لحقوق الإنسان. في عدد قليل من البلدان، مثل ألمانيا والبرازيل، يعتبر الضمان الاجتماعي حقًا مضمونًا بموجب الدستور. اليوم، معظم البلدان لديها نوع من نظام الضمان الاجتماعي. وعلى الصعيد العالمي، فإن أكثر أنواع البرامج شيوعاً هو معاشات الشيخوخة والعجز ومعاشات الباقيين على قيد الحياة، تليها برامج استحقاقات إصابات العمل والأمراض المهنية والأمراض والأمومة والبدلات الأسرية والبطالة.
- **وصول محدود لأفراد المجتمع:** ووفقاً للتقديرات المتاحة، يحصل حوالي 50 في المائة من سكان العالم على شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، في حين يتمتع 20 في المائة فقط بتغطية كافية من الضمان الاجتماعي، لذا فإن الحاجة إلى توسيع نطاق التغطية تمثل تحدياً رئيسياً لمنظمات الضمان الاجتماعي في جميع المناطق. ومع ذلك، لا يمكن القيام بهذا إلا أثناء معالجة قضايا السياسة العامة على نطاق أوسع، بما في ذلك شيخوخة السكان السكانية، وهياكل الأسرة المتطورة، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ونمو أسواق العمل غير الرسمية، والتطورات البوابة والبيئية.
- **الضمان الاجتماعي هو مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل:** والأهمية الاجتماعية لنظم الضمان الاجتماعي للمجتمع مقبولة الآن على نطاق واسع. ومع ذلك، هناك إجماع أقل فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية لنظم الضمان الاجتماعي. وبغض النظر عن ذلك، يجب أن تُفهم أنظمة الضمان الاجتماعي على أنها عامل إنتاجي في التنمية الاقتصادية، وهي وجهة نظر تكتسب زخماً، عند الجدل حول الأهمية الاقتصادية لتوفير الضمان الاجتماعي، يكون تاريخ الضمان الاجتماعي الأوروبي مفيداً بشكل خاص. أدخل العديد من البلدان الأوروبية برامج الضمان الاجتماعي في وقت مبكر من تطورها؛ قبل أن تكون مجتمعات غنية. وبين التاريخ الأوروبي أيضا أن الاقتصادات الفعالة ونظم الضمان الاجتماعي الفعالة يمكن أن تنمو جنباً إلى جنب، وهذا الأخير ليس مكابح على الأول. من الواضح أنه يجب على جميع البلدان تطوير نظم الضمان الاجتماعي الخاصة بها وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة. ومع ذلك، وعلى أساس التجربة الأوروبية، فإن الرسالة الموجهة إلى البلدان النامية هي رسالة واضحة:

إن أنظمة الضمان الاجتماعي الفعالة والفعالة هي مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

- **الضمان الاجتماعي الديناميكي والطريق إلى الأمام:** تعزز ISSA مفهوم الأمن الاجتماعي الديناميكي (DSS)، الذي يشجع على الاستخدام المبتكر لسياسات الضمان الاجتماعي المتكاملة والاستباقية ولتطعيمه مع الهدف على المدى القريب لبناء منظمات الضمان الاجتماعي ذات الأداء العالي. تكمن وراء هذه الفكرة وجهة النظر القائلة بأن المنظمات الفعالة والمحكومة بشكل جيد أمر حيوي لمصداقية الضمان الاجتماعي، وفي النهاية، استدامتها. وبناءً على هذه الخطوة الأولى، يتمثل الهدف الأطول أجلاً لإدارة الدعم الاستراتيجي في المساهمة في توفير إمكانية الوصول الشامل، على الأقل، إلى المزايا النقدية الأساسية والرعاية الصحية الأولية في جميع البلدان.
- على مدى تاريخها، لم يتوقف الضمان الاجتماعي عن التكيف، لكن اليوم، وبعد أكثر من قرن من الوجود، يبقى التحدي هو جعل الحق في "الضمان الاجتماعي للجميع" حقيقة.

3. إصلاح الضمان الاجتماعي في الجزائر

مر الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال بعدة محطات أساسية، امتازت بصدور تشريعات وقوانين تنظيمية ساهمت في تطوير قطاع الضمان الاجتماعي لما هو عليه حالياً.

1.3 الضمان الاجتماعي في الفترة 1962/1970

تمحورت التعديلات على المستوى التشريعي والقانوني في صدور عدة مراسيم وقوانين تؤطر لعمل الضمان الاجتماعي في الجزائر أهمها ([/https://www.mtess.gov.dz/ar](https://www.mtess.gov.dz/ar)):

- المرسوم رقم 63-457 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963 والمتعلق بإنشاء جهاز للضمان الاجتماعي خاص بهيئة البحارة، تحت إشراف وزارة النقل يسير التأمينات الاجتماعية، المنح العائلية والتقاعد.
- كما تميزت أيضاً بالمرسوم رقم 64-125 المؤرخ في 12 أبريل 1964 الذي يعيد تبيان التركيبة البشرية لمجلس الإدارة الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي والذي تميز ب:
 - التمثيل الخاص للمستخدمين أصبح نصف التمثيل العمالي؛
 - تحديد ممثلي المستخدمين والعمال عن طريق تنظيماتهم المهنية وليس عن طريق الانتخاب.
- كما تميزت هذه الفترة أيضاً بالإعلان الرسمي عن المرسوم رقم 64-364 المؤرخ في ديسمبر 1964 والمتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- كما تجدر الإشارة إلى منشور جوان 1966 المحدد لتسيير حوادث العمل لصناديق الضمان الاجتماعي لجميع الأنظمة.

- وتجدر الإشارة أيضا انه في هذه المرحلة تم إنشاء مجموعة من الصناديق يتولى كل صندوق تغطية فئة معينة، وفيما يلي بعض الصناديق التي كانت موجودة ومجال تغطيتها الاجتماعية:

2.3 الضمان الاجتماعي في الفترة 1970/1983

في سنة 1970 تم صياغة أول نص قانوني جزائري " المرسوم رقم 116/70 المؤرخ في 1 أوت 1970" الذي أعاد تنظيم كل نظام الضمان الاجتماعي ماعدا النظام الزراعي، حيث قلص عدد صناديق الضمان الاجتماعي ووسع صلاحياتهم ووضعهم تحت وصاية وزارة واحدة وهي "وزارة الشؤون الاجتماعية" وبقي هذا المرسوم ساري المفعول إلى غاية سنة 1983. وسنة 1971 تم إعادة تنظيم النظام الفلاحي طبقا للأمر الصادر في 5 أفريل 1971 والذي بمقتضاه أصبح القطاع الفلاحي يستفيد من نفس الشروط والأدوات المطبقة على الضمان الاجتماعي العام، كما تم في سنة 1974 الاستفادة من توسيع التأمين الاجتماعي (المرض، الأمومة، حوادث العمل...الخ) على العمال غير الأجراء عن طريق إصدار أمر بتاريخ 17 سبتمبر 1974 علما أن هذه الشريحة لم تكن تستفيد من التأمين على التقاعد. وفي 30 جوان 1974 وضع تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كل هيئات الضمان الاجتماعي باستثناء النظام الفلاحي، كما وضع في هذه السنة مشروع إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي والذي يعتمد على توحيد مختلف الأنظمة الموجودة وتجانس الاداءات المقدمة من طرف هذه الاخيرة وكذا التوحيد في تمويل المنظومة. ونتيجة لانطلاق الاقلاع الصناعي في هذه الفترة فقد تعززت سياسة الضمان الاجتماعي بمكاسب الفترة الاشتراكية التي اعتبرها الكثيرون عصرا ذهبيا كما عملت السلطات على اثناء النظام وتوسيع حجم الاستفادة من مزايا وخدمات القطاع ولكن رغم ذلك بقيت النقائص موجودة وخصوصا عدم العدالة في توزيع الاخطار. غير أن المنظمات النقابية لم تتقبل خضوع مؤسسات الضمان الاجتماعي للسلطات العمومية حيث سجلت نقصا كبيرا في انخراطها في مجالس الادارة ونقصا في اهتمامها بتسيير هذه المجالس (خناش، 2001، صفحة 38).

3.3 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي بعد سنة 1983

تميزت هذه المرحلة بإصلاحات كبيرة على المستوى التنظيمي للضمان الاجتماعي حيث كان يعاني من نقائص في طرق التسيير والتمويل، تعدد أنظمة الضمان الاجتماعي وتعقد طريقة تسييرها، لذا تم حل كل الأنظمة الموجودة سابقا قبل سنة 1983 وإعطاء النظام أكثر فعالية في هذا المجال استدعت الضرورة تطوير وإحداث أطر جديدة بإصدار مراسيم وتشريعات تنظيمية في مجال قطاع الضمان الاجتماعي، ولهذا قد صدرت في هذه السنة خمسة قوانين وهي (خناش، 2001، صفحة 55):

- القانون رقم: 83/11 المؤرخ في: 1983/07/02 والمتعلق بالضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والذي يغطي أغلب الأخطار المرتبطة بحياة الأجراء وغير الأجراء كما يمتاز هذا النظام بأنه نظام إجباري ونظام تساهمي ولقد عدل بالأمر رقم 96/17 المؤرخ في 16 جويلية 1996.
- القانون رقم: 83/12 المؤرخ في: 1983/07/02؛ والمتعلق بالتقاعد المتعلق بالتقاعد ويهدف هذا القانون إلى إنشاء نظام وحيد للتقاعد مركزا على توحيد القواعد المتعلقة بالحقوق والامتيازات وقواعد التمويل أيضا بالإضافة إلى تقدير معاشات التقاعد.
- القانون رقم: 83/13 المؤرخ في: 1983/07/02؛ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، حيث يهدف هذا النص إلى تغطية المخاطر الناتجة عن حوادث العمل والأمراض المهنية التي يتعرض لها العامل مهما كان قطاع النشاط الذي ينتهي إليه.
- القانون رقم: 83/14 المؤرخ في: 1983/07/02؛ المتعلق بتحديد التزامات المكلفين والخاضعين للضمان الاجتماعي، حيث يتعين مثلا على المستخدم إيداع تصريح لدى الجهاز في مدة أقصاها عشرة أيام من بدء النشاط. ويحتوي هذا التصريح على عدد العمال المشتغلين بالمؤسسة ومنذ ذلك التاريخ يلتزم رب العمل بتسديد حقوق الاشتراك تحت طائلة التعرض لعقوبات جزائية في حالة الإخلال بالالتزام.
- القانون رقم: 83/15 المؤرخ في: 1983/07/02 والمتعلق بالمنازعات المتعلقة بمنازعات التأمينات الاجتماعية، ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:
 - تجنب المستفيدين من اللجوء الدوري للعدالة التي تتطلب أجال ومصاريف وشكليات معقدة؛
 - إجبار صناديق الضمان الاجتماعي على إعادة دراسة الملفات، وبذلك يضمن الصندوق السير الحسن لمصالحه.
- في 20 أوت 1985 تم اصدار المادة 17 من المرسوم رقم 85-223 والمتضمن التنظيم الإداري للضمان الاجتماعي ويتشكل مجلس الإدارة من 16 ممثلا:
 - ممثل الوزير الوصي: رئيسا؛
 - 5 ممثلين لكل من وزراء المالية، الجماعات المحلية، التخطيط، الصحة، العمل؛
 - 3 ممثلين لكل من حزب جبهة التحرير الوطني، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين؛
 - 4 ممثلين للهيئات المشغلة في الوظيفة العمومية، البناء، الصناعات الخفيفة، الفلاحة؛
 - ممثل الهيئات المشغلة في القطاع الخاص؛
 - ممثل غير الأجراء؛
 - ممثل موظفي الصندوق.

- وأيضا نص نفس المرسوم على التنظيم الإداري للتأمينات حيث حدد وجود ثلاث صناديق (بن سعدة، 2011، صفحة 58):
 - الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء (CNAS)؛
 - الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)؛
 - الصندوق الوطني للتأمينات لغير الاجراء (CASNOS).
- وقد تم فيما بعد إثراء القوانين 83/11، 83/12، 83/13 بالتعديلات التالية:
 - الأمر رقم 96/17 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالضمان الاجتماعي؛
 - الأمر رقم 96/18 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالتقاعد؛
 - الأمر رقم 96/19 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- وجاء في القانون رقم 1992/8 المتمم والمعدل للقانون 233.75 أنواع صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي لها، عن طريق مجلسي "مجلس الإدارة" وأيضا تسييره يتم عن طريق شخص مؤهل لذلك يسمى "المدير العام". كما أن هذا المرسوم وسع من مجال الصندوق الوطني للتقاعد الذي أصبح يتضمن إضافة إلى التقاعد العادي التقاعد المسبق.
- سنة 1994: إصدار مرسوم رقم 188/94 في 6 جويلية 1994 الذي أنشأ صندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- سنة 1997: إصدار مرسوم رقم 47/97 المؤرخ في 4 فيفري 1997 الذي أنشئ بموجبه الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال في قطاعات البناء والأشغال العمومية (CACOBATPH) (بن سعدة، 2011، صفحة 60).

4.3 عصرية منظومة الضمان الاجتماعي

تم اعتماد إستراتيجية لرقمنة القطاع من أجل تحسين الخدمة وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المواطنين، حيث تم تجهيز القطاع ب 11 مركز بيانات على مستوى الإدارة المركزية والهيئات تحت الوصاية. كما قام القطاع بتسخير وسائل لتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية بوضع برنامج وفق رزنامة موزعة على عدة سنوات يعتمد على التواصل والإصغاء الاجتماعي حيث تم توفير 4 مراكز للإصغاء على مستوى الهيئات تحت الوصاية، تسمح للمواطنين بالتعبير عن انشغالاتهم عبر الوسائل الرقمية، ويعمل القطاع ضمن إطار وطني لتطوير الرقمنة لا سيما في مجال المؤسسات الناشئة حيث ساهمت أجهزة دعم التشغيل في إنشاء 4.369 مؤسسة ناشئة في المجال سمحت باستحداث 12.065 منصب شغل. ولقد كلفت الحكومة قطاع العمل بوضع 40 خدمة الكترونية تخص مجالات العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث قام القطاع بتطوير 31 خدمة منها وهو بصدد إتمام بقية البرامج. وتضاف هذه الخدمات الالكترونية الجديدة الى خدمات سابقة التي يقدمها القطاع عبر

منصات عديدة، ويواصل القطاع العمل حاليا على تطوير حلول رقمية جديدة من شأنها إلغاء الطابع المادي للوثائق والقضاء على البيروقراطية بشكل تدريجي ومنهجي وذلك بالتنسيق مع كل القطاعات المعنية (ar/، <https://www.mtess.gov.dz>، 2022/08/10).

ومن بين الخدمات الرقمية المستحدثة، خدمة "التعرف على ملامح الوجه" عبر تطبيق يسمى "تقاعدي" على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد، حيث ستجنب هذه الخدمة المتقاعدين خاصة المسنين والمرضى عناء التنقل لاستصدار شهادات الحياة من مصالح البلديات. كما يتعلق الأمر بخدمة طلب تعويض عطلة الأمومة عن بعد على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، وكذا خدمة الحساب الإلكتروني للتقاعد على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. كما تتضمن هذه الخدمات الرقمية أيضا "الحساب الفردي للناشط الأجير على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد للاطلاع على مساره المهني وفترات وقيمة اشتراكاته وكذا الجهات المستخدمة تحضيرا لتقاعده" إلى جانب خدمة الكترونية أخرى تتعلق بتقديم عناصر التمثيلية النقابية عن بعد للمنظمات النقابية وأرباب العمل والعمال (ar/، <https://www.mtess.gov.dz>، 2022/08/10).

كل هذا بالإضافة إلى التطور الحاصل في منظومة بطاقة الشفاء، واستحداث موقع الهناء [\[7\]](#)، خدمة عصرية تتيح لكم مراقبة ومتابعة سير ملفاتكم المتعلقة بالضمان الاجتماعي عن طريق الهاتف النقال أو أي وسائط اتصالية أخرى متصلة بالإنترنت، وفيما يلي أهم نتائج استخدام بطاقة الشفاء:

- تم إطلاق 739 مركزا تابعا للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من مجموع 764، أي بمعدل 97% من المراكز المشغلة؛

- تم تسليم أكثر من 7.270.000 بطاقة شفاء إلى المؤمن لهم اجتماعيا، أي ما يعادل أكثر من 24 مليون مستعمل للنظام حاليا؛
- أدرج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء نظام "الشفاء" من خلال إعداد أكثر من 229.000 بطاقة؛

- تنظيم وعصرنة أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي؛ إذ إن أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي الذي يعد كذاكرة للمؤسسة والذي يسمح بضمان حقوق المؤمن لهم اجتماعيا وتفاذي كل أشكال الغش في مجال الأداءات، كان محل برنامج خاص للتنظيم والعصرنة.

■ يتكون نظام الضمان الاجتماعي بالجزائر من 5 صناديق (عجالي وبن حمودة، 2017، صفحة 702)

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)؛
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والري (CACOBATH)؛

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).
- **وتغطي صناديق الضمان الاجتماعي العديد من المخاطر والتي نلخصها فيما يلي:**
 - المرض وذلك بتقديم العناية الطبية والوقائية والعلاجية للمضمون ولأفراد عائلته؛
 - الأمومة، بتقديم العناية الطبية قبل وأثناء وبعد الولادة؛
 - الوفاة، بتقديم مساعدة مقطوعة للمضمون لقاء نفقات الدفن في حالة وفاة المؤمن وذلك لعائلته أو لأصحابه الحق باشتراط مدة اشتراك لا تقل عن السنة؛
 - منحة التقاعد المنقول، بتقديم تعويضات شهرية لأفراد العائلة وذوي الحقوق للمتوفى؛
 - العجز بدفع مبلغ مع تعويض نهاية الخدمة، يساوي الفرق بين التعويض الفعلي المستحق للمضمون عن خدماته والتعويض الذي يستحق عن خدمة؛
 - البطالة الإجبارية والتقاعد المسبق؛
 - والتقاعد أو حماية الشيخوخة.

4. قياس أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين مؤشر الضمان الاجتماعي (التحويلات الاجتماعية) والنمو الاقتصادي (PIB)، سنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة وتأكيد صحتها في الاقتصاد الجزائري.

1.4 الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).
1.1.4 بناء النموذج: يكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$LPIB_t$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (مؤشر النمو الاقتصادي)؛

$LTRC_t$: لوغاريتم التحويلات الاجتماعية؛

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p, m : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_{0.2}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-2} : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\Delta LGDP_t$

2.1.4 اختبار جذر الوحدة: في نموذج $ARDL$ يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ أو $I(1)$ ، والجدول رقم 01 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار $Phillips-Perron$ ، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول رقم 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار $Phillips-Perron$)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
With Constant	t-Statistic	LPIB -0.7167	LTRS -1.1636
	Prob.	0.8280	0.6772
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8618	-0.8760
	Prob.	0.6498	0.9463
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8578	0.8959
	Prob.	0.8903	0.8966
At First Difference			
With Constant	t-Statistic	d(LPIB) -5.6942	d(LTRS) -4.1366
	Prob.	0.0001	0.0031
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7374	-4.1890
	Prob.	0.0003	0.0128
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3151	-4.0864
	Prob.	0.0000	0.0002

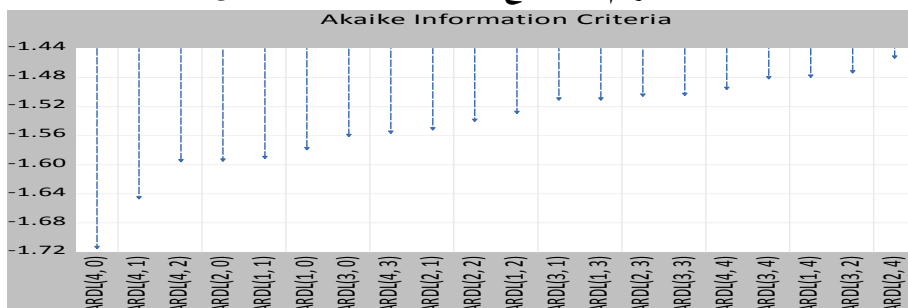
Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات 12 Eviews

3.1.4 اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج: من خلال الشكل رقم 01 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه يتضح أن النموذج $ARDL(4,0)$ هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Information Criterion)، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 01: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



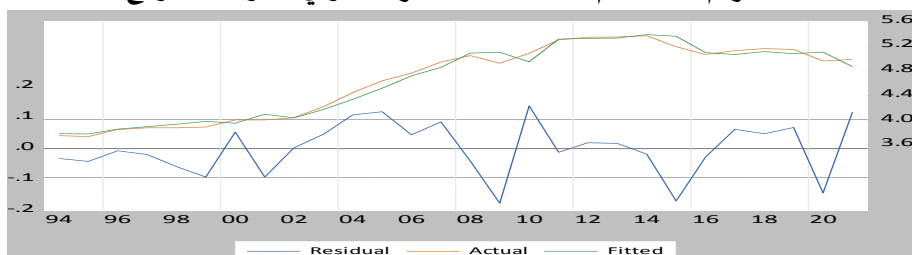
المصدر: مخرجات 12 Eviews

2.4 اختبار جودة النموذج (تشخيص البواقي)

ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية

1.2.4 جودة النموذج: لدراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

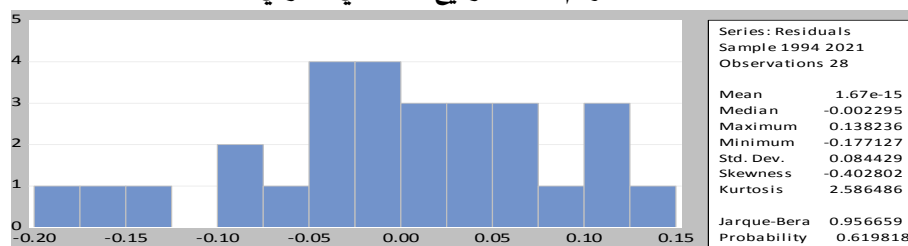


المصدر: مخرجات 12 Eviews

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.2.4 التوزيع الطبيعي للبواقي: حسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $-B=0.85$ اقل من $\chi^2=5.99$ ، وهوما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي:

شكل رقم 03: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات 12 Eviews

3.2.4 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.156512	Prob. F(2,20)	0.8562
Obs*R-squared	0.431480	Prob. Chi-Square(2)	0.8059
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 12/09/22 Time: 23:37 Sample: 1994 2021 Included observations: 28 Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب LM test فإن $Prob\ chi$ أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفريّة بعدم وجود ارتباط ذاتي

4.2.4 اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن): الجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

جدول رقم 03: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.685991	Prob. F(5,22)	0.6391
Obs*R-squared	3.776599	Prob. Chi-Square(5)	0.5820
Scaled explained SS	1.849423	Prob. Chi-Square(5)	0.8696
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 12/09/22 Time: 23:43 Sample: 1994 2021 Included observations: 28			

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب هذا الاختبار فإن $Prob\ F$ أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل

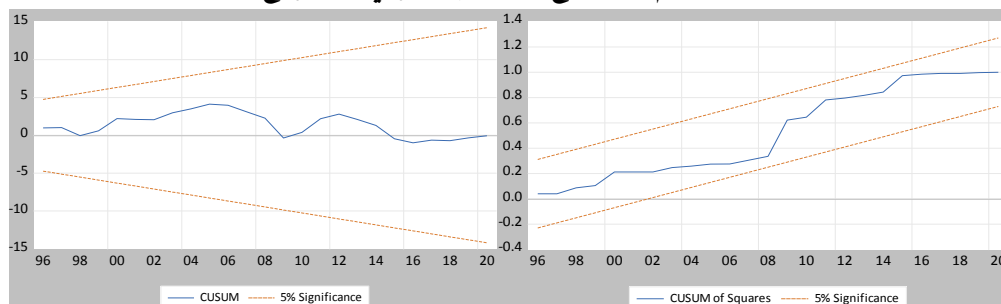
الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

5.2.4 اختبار الاستقرار: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن

النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي

النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من *CUSUM Test*، و *CUSUM of Squares Test* داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

3.4 اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

1.3.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (*Bounds Test*): الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (*Bounds Test*):

جدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.993133	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات *Eviews 12*

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ *F-statistic* أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

2.3.4 تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير: الجدول التالي يوضح نتائج تقدير معلمات الأجل القصير:

جدول رقم 05: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LPIB) Selected Model: ARDL(4, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 12/09/22 Time: 23:56 Sample: 1990 2021 Included observations: 28				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.437981	0.163014	2.686761	0.0135
D(LPIB(-2))	-0.285083	0.159590	-1.786346	0.0878
D(LPIB(-3))	0.331975	0.121947	2.722289	0.0124
CointEq(-1)*	-0.228166	0.089336	-2.554013	0.0181
R-squared	0.491979	Mean dependent var	0.037571	
Adjusted R-squared	0.428476	S.D. dependent var	0.118454	
S.E. of regression	0.089550	Akaike info criterion	-1.856475	
Sum squared resid	0.192461	Schwarz criterion	-1.666160	
Log likelihood	29.99065	Hannan-Quinn criter.	-1.798294	
Durbin-Watson stat	2.041757			

المصدر: مخرجات *Eviews 12*

يوضح الجدول رقم 05 أن:

- عدم وجود تأثير للتحويلات الاجتماعية (مؤشر الضمان الاجتماعي) على الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، بسبب ضعف هذه التحويلات التي تظهر آثارها في الآجال الطويلة، والتي تهدف لتحسين المستوى المعيشي للمواطن.
 - هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين PIB والدعم الاجتماعي، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته $(CointEq(-1)=-0.22)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- 3.3.4 تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل: الجدول التالي يوضح نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل:

جدول رقم 06: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/09/22 Time: 23:49				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 28				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.291077	0.440047	-0.661469	0.5152
LPIB(-1)*	-0.228166	0.135994	-1.677766	0.1075
LTRS**	0.150237	0.113220	1.326954	0.1981
D(LPIB(-1))	0.437981	0.179036	2.446325	0.0229
D(LPIB(-2))	-0.285083	0.181096	-1.574208	0.1297
D(LPIB(-3))	0.331975	0.140650	2.360294	0.0275
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTRS	0.658457	0.144224	4.565511	0.0002
C	-1.275728	1.342497	-0.950264	0.3523
EC = LPIB - (0.6585*LTRS - 1.2757)				

المصدر: مخرجات 12 Eviews

يوضح الجدول رقم 06 أن:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للتحويلات الاجتماعية (مؤشر الضمان الاجتماعي) على الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع حجم التحويلات بنسبة 1% ارتفع PIB بـ 0.65%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن زيادة الدعم الاجتماعي يؤدي إلى تحسن الوضع الاجتماعي للمواطن والذي يصاحبه تحسن مؤشرات استثمار الرأس المال البشري، ومنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتي تساهم في رفع نصيب الفرد من PIB .

5. خاتمة

تبحث هذه الدراسة في أثر الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). إذ ذهبت العديد من الدراسة النظرية والتجريبية إلى أن الضمان الاجتماعي له دور في تحفيز النمو. ومن خلال النتائج التجريبية التي تكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك (ديناميكية) طويلة الأجل بين الضمان الاجتماعي ومعدل النمو الاقتصادي. كما تظهر النتائج أيضا التأثير السلي للضمان الاجتماعي في المدى القصير في حين يظهر تأثيره إيجابي على النمو في المدى الطويل، وهذا يبين الدور الذي تلعبه منظومة الضمان الاجتماعي في دفع عجلة النمو، والرفع من مستوى المعيشة للفرد الجزائري.

تدل النتائج المتوصل إليها أن لمنظومة الضمان الاجتماعي دور إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ومساهمته المباشرة في زيادة دخل الأسر المستقبلية، فضلا عن دوره في خفض مستويات الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفئات الضعيفة.

■ **ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن طرح بعض التوصيات:**

- توسيع نطاق المستفيدين من الضمان الاجتماعي، كفيل بتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر؛
- إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي، من منطلق تحسين خدماتها، ورفع حجم تمويلها، والعمل على إيجاد موارد جديدة وضمان ديمومتها؛
- تعزيز الدراسات الاستشرافية وإشراك جميع الفاعلين في رسم الآفاق المستقبلية لمنظمة الضمان الاجتماعي في الجزائر.

6. قائمة المراجع

- Damon, J. (2016). *The socio-economic impact of social security*. Geneva: International Social Security Association (issa).
- Dina, A. (2020). Inter-Relationship between Economic Development and Human Development- Analytical Study of selected Arab Countries. *Utopía y Praxis Latinoamericana, Universidad del Zulia, Venezuela*, 25(1), pp. 80-88.
- Nafziger, E. (2006). *Economic Development, Fourth Edition*. UK: cambridge university press.
- Peet, r., & Hartwick, E. (2009). *Theories of Development- Contentions, Arguments, Alternatives- , Second Edition*, . New York, USA: The Guilford Press.
- Samson, M. (2009). *Samson, M. (2009). The Impact of Social Transfers on Growth, Development, Poverty and Inequality in Developing Countries. In: Townsend, P. (eds) Building Decent Societies*. London: International Labour Organization.
- Sciarelli, F., & Rinaldi, A. (2017). *Development Management of Transforming Economies -Theories, Approaches and Models for Overall Development-*. London, United Kingdom: Palgrave Macmillan.
- Todaro, M., & Smith, S. (2012). *Economic Development, 11th Edition*. New York, USA: Pearson Education, Inc.

<https://ww1.issa.int/ar/about/socialsecurity>. (s.d.).

./ (2022/08/10). اختتام أشغال لقاء حول الرقمنة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في قطاع العمل. الجزائر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

<https://www.mtess.gov.dz/ar/>. (s.d.). Récupéré sur <https://www.mtess.gov.dz/ar/>

سامية خناش. (2001). أزمة تمويل نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر-دراسة حالة CNAS و CNR-. الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

كريمة بن سعدة. (2011). تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر-دراسة حالة CNAS وكالة تلمسان-. الجزائر: مذكرة ماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

كمال سي محمد، وإكرام بن هدى. (2021). تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنوع الاقتصادي، الصفحات 20-28.

محمد عبد العزيز عجيمية، وآخرون. (2008). التنمية الاقتصادية -المفاهيم والخصائص، النظريات الإستراتيجيات، المشكلات-، . مصر: مطبعة البحيرة.

مصطفى بوعقل. (2022). أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2006-2022. مجلة مجاميع المعرفة، 08(01)، الصفحات 46-62.

نوال عجالي، و محبوب بن حمودة. (2017). نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بين حتمية العصرية وتقديم الخدمة الاجتماعية بعرض بطاقة الشفاء. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 06(02)، الصفحات 691-716.